مجلة العلوم البحتة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 25/08/2019 Revised 20/12/2019 Published online 30/12/2019

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر

*بلهوشات محمد الأمين[1] و زيدان ضو الغناي علي[2] و قابوسة علي[1]
[1] اقتصاد نقدي وبنكي–مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية–جامعة الوادي، جزائر
[2]كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها، ليبيا
*للمراسلة: belhouchet-mlamine@univ-eloued.dz

الملخص تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001–2017، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى بعض مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها في الجزائر بالإضافة إلى بعض مفاهيم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها، أما الجانب التطبيقي فقد تم التطرق فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأدائها الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى قياس مدى تأثير تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. حيث خلصت الدراسة إلى أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الدراسة يزداد بشكل كبير ومستمر من سنة إلى أخرى، وذلك ما يعكس اهتمام الدولة بتنمية وترقية هذا القطاع، ولكن هذه الزيادة الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لميكن لها لأثر المنتظر منقبل السلطات، حيث كانت مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية مقبولة ولكن غير كافية، وذلك بالنظر إلى الإمكانيات المسخرة أو المبالغ المصروفة لترقية هذا القطاع، لذلك يجب على الدولة تبسيط الإجراءات الادارية، وضمان المرافقة الفعالة للهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوجيه الدعم للقطاعات المنتجة كالصناعة و الزراعة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الناتج الداخلي الخام، التشغيل، الصادرات.

The Role of SMEs in Achieving Economic Development: A Case Study of Algeria

*Belhouchet Mohamed Lamine[1], Zaidan Ali[2], Gaboussa Ali[1]
[1] Monetary and Banking Economy, Laboratory of Economic Growth and Development in the Arab Countries, Al-Wadi University
[2] College of Commerce and Political Science, Sebha University, Libya
*Corresponding author: belhouchet-mlamine@univ-eloued.dz

Abstract This study aims to shed light on the reality of SMEs and their contribution to economic development during the period 2001-2017, where the theoretical aspect of some concepts of SMEs and their definition in Algeria in addition to some concepts of economic development and indicators, while the application side has been addressed In addition to measuring the impact of the SME census on economic development. The study concluded that the number of SMEs in Algeria during the study period is increasing significantly and continuously from year to year, which reflects the state's interest in the development and promotion of this sector, but this significant increase in the number of SMEs did not have the expected impact by the authorities. The contribution of this sector to economic development was acceptable but insufficient, given the possibilities or the amounts spent to upgrade this sector. Therefore, the state should simplify administrative procedures and ensure the effective accompaniment of the bodies supporting SMEs. Direct support to productive sectors such as industry and agriculture.

Keywords: SMEs, economic development, GDP, employment, export.

المقدمة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أغلب الدول وذلك للدور الريادي الذي تلعبه، حيث باتت عملية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة بمثابة إحدى الرهانات الأساسية التي تحاول العديد من دول العالم اعطائها الأهمية الكبيرة لما لها من دور إيجابي ببعث على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

والجزائر لم تكن في معزل عن ذلك، إذا اتجهت مؤخرا إلى فتح الباب على مصرعيه للقطاع الخاص عموما، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص كرهان للخروج من النفق الضيق، وذلك بتوفير فرص العمل ومواجهة معضلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى تنويع اقتصادها بعيدا عن القطاعات التقليدية والتوجه نحو قطاعات أكثر فعالية كالتوجه نحو الانتاج والتصدير، خاصة وان

التجارب الدولية أثبتت نجاح تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي .

لذلك سيتم من خلال هذه الورقة البحثية قياس ما مدى مساهمة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق ونظرا للمكانة الاستراتيجية التي أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتلها في برامج التنمية بالجزائر يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

1-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2-ما هو الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3-ما مدى مساهمة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

4-ما مدى مساهمة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مناصب الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر؟

5-ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على:

1-التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف تصنيفاتها.

2-إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3-ابراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

4-قياس ما مدى مساهمة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام، التشغيل والصادرات).

أهمية الموضوع ومبررات اختياره:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أغلب الدول، وذلك لما لها من دور ايجابي ويبعث على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، وذلك خاصة بالنسبة للدول التي تعمل على تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

منهج الدراسة:

سنعتمد في دراستنا على المنهج الاستنباطي مستخدمين أداة التوصيف والتحليل من أجل تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى المنهج القياسي الذي سيتم الاعتماد عليه في الدراسة القياسية ولذلك لقياس مدى تأثير تعداد المؤسسات الصغيرة المتوسطة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

وبناءْ على ما سبق تم تقسيم الورقة البحثية إلى:

أولا-أسس نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

ثانيا-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

ثالثا-قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولا-أسس نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.

1. أسس نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف، سينجم عنه نتائج متباينة تبع التباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنه من أكثر التعاريف اتفاقا، حيث تعرفها بأنها: تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملا.

1.1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: مر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل، باعتبار أن اقتصادها كان مسيرة وموجه من قبل الدولة، حيث ركزت هذه الاخيرة سياستها التنموية على بناء قطاع عام قوي تقوده مؤسسات كبرى، لكن بعد الاصلاحات الاقتصادية التي مرت بها في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات اتجهت شيئا فشيئا نحو تشجيع القطاع الخاص وكانت هذه البداية لبروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " كل مؤسسة إنتاج سلع/خدمات تشغيل من01 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أولا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون

دينار جزائري، كما يجب أن تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]، والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي:

الجدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقاً للقانون الجزائري.

المعيار/نوع المؤسسة	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	9-1	49-10	250-50
رقم الأعمال	1-20 مليون دج	20-200 مليون دج	200 مليون – 2مليار دج
مجموع الحصيلة السنوية	1-10 ملاين دج	10- 100 مليون دج	100 مليون- 500 مليون دج

المصدر: [1]

1.1-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص أهمها: [2]

1.1.1-الجمع بين الإدارة والملكية، أي أن صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع؛

1.1.2-يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق؛

1.1.3-تتميز بهيكل تنظيمي بسيط نظرا لأنها تدار في الغالب من طرف شخص واحد؛

1.1.4-التكنولوجيا المستخدمة تكون بسيطة نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير؛

1.1.5-تمتاز بالمرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات والسرعة في التحول من نمط إنتاجي إلى آخر.

1.2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكتسب PME داخل الدولة أهمية بالغة سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي والمتمثلة في:

1.2.1الأهمية الاقتصادية: تكمن الأهمية الاقتصادية لتنمية في [3]

1.2.1-تساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك عن طريق إقامة ترابطات أمامية وخلفية مع المشاريع الكبيرة؛

1.2.2-تساهم في توليد القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛

1.2.3-الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محليا لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات المستهلكين التي يمكن أن تحل محل السلع المستوردة من الخارج؛

1.2.4-تغطية الطلب المحلي.

1.2.5-تساهم في تكوين الأفراد وتدريبهم بالإضافة إلى تنويع الهيكل الصناعي وذلك لطابعها المبادر والمقامر.

1.2.6-تقديم منتجات وخدمات جديدة بالإضافة إلى المحافظة على الاستمرارية والمنافسة

1.2.7-زيادة تعبئة الموارد المالية الخاصة، وزيادة الادخار والتوجيه نحو الاستثمار.

1.3-الأهمية الاجتماعية: تكمن الأهمية الاجتماعية للتنمية في:[4]

1.3.1-بحكم قربها من المستهلك فهي تستطيع معرفة حاجياته بسهولة والقيام على تلبيتها.

1.3.2-تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وفك العزلة على المناطق النائية.

1.3.3-التخفيف من المشاكل الاجتماعية والتقليل من البطالة.

1.3.4-استيعاب القدرات الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذو الكفاءات والمهارات. [5]

2. **أسس نظرية حول التنمية الاقتصادية:** لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذت اهتمام الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وأصبحت القضية المتداولة على النطاق المحلي والدولي.

أ. **مفهوم التنمية الاقتصادية:** عرفت التنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد المتوسط بالإضافة إلي تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. [5]

كما تعرف عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق من المجتمع. [6]

وهي عملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيات الاقتصادية. [7]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لها الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

ب–أهداف التنمية الاقتصادية: هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها التنموية ويمكن أهم الأهدافكما يلي: [8]

1. زيادة الدخل القومي: من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجيات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

2. رفع مستوى المعيشة: كلما كانت زيادة السكان اكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة.

3. تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتقليل الفجوات الطبقية.

4. إحداث التوازن بين القطاعات وإحداث التنويع الاقتصادي.

ب. مؤشرات التنمية الاقتصادية: تستخدم العديد من المؤشرات في الحكم على مدى تقديم أو تأخير اقتصاديات الدول بعضها عن بعض ومن بينها: [5]

1. مؤشرات معايير الدخل: تعتمد مؤشرات الدخل على قياس التنمية ضمن معايير الدخل القومي الكلي ومعيار الدخل القومي المتوقع ثم معيار متوسط الدخل من خلال نصيب الفرد في الدخل الحقيقي الإجمالي.

2. درجة التنويع الاقتصادي: تنويع البلد في مداخيله حيث تركز على أكثر من ثلاثة قطاعات على الأقل.

3. معيار الصحة: تستخدم فيها نسبة الولادات والوفيات، متوسط العمر، عدد الأفراد لكل سرير في المستشفى

4. معايير التعليم: نسبة الأمية في المجتمع، نسبة المسجلين في التعليم في ظل الأطوار، نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الناتج المحلي.

5. معايير التغذية: متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نصيب الفرد من الفواكه والخضروات، الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي.

ثانيا–واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية:

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا هاما منذ بداية القرن الحالي خاصة بعد صدور القانون رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يمثل نقطة تحول نحو اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تزامن ذلك مع اطلاق البرامج التنموية الخماسية التي أعطت دفعا قويا لهذا القطاع وساهمت في تكثيف نسيجه، والجدول الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2001–2017:

الجدول رقم 2: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017.

السنوات	إجمالي المؤسسات ص و م في الجزائر	عامة	خاصة	تقليدية
2001	245348	778	179893	64677
2002	261853	778	189552	71523
2003	772885	778	207949	79850
2004	312959	778	225449	86732
2005	342788	874	245842	96072
2006	767337	739	266806	106222
2007	410959	666	293946	116347
2008	519526	626	392013	126887
2009	625069	591	455398	169080
2010	619072	557	618515	
2011	659309	572	658737	
2012	711832	557	711275	
2013	777816	557	777259	
2014	852053	542	851511	
2015	934569	532	934037	
2016	1022621	390	1022231	
2017	1074503	382	1074121	

مصدر: [9]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى ما عدا سنة 2010، حيث وصلت الزيادة من سنة 2001 إلى سنة 2017 إلى 338%، ويرجع هذا التطور إلى الوتيرة المتسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك نتيجة الحوافز التمويلية والجبائية التي وضعتها الدولة في اطار سياستها الرامية إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وذلك من خلال وضعها لأليات وهيئات متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغيرة في الجزائر(ANGEM) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

ويعود التراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010 إلى 619072 مؤسسة بعدما كان عددها يقدر بـــــــ 625069 مؤسسة سنة 2009 إلى سببين، الأول هو التراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وذلك بسبب خصخصتها، حيث انتقل عددها من 591 مؤسسة سنة 2009 إلى 557 مؤسسة سنة 2010، أما السبب الثاني فيعود إلى تغيير الوزارة الوصية من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وهو الشيء

الذي أدى إلى فصل مؤسسات الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشيء الذي أثر سلبا على تعداد هذه الأخيرة.

2. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وقد ازدادت اهميتها مع انفتاح الأسواق والتوقيع على اتفاقيات شراكة مع دول أجنبية، مما نتج عنه ادماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الاقتصادية للجزائر، فأصبحت بذلك مطالبة بأداء دور اقتصادي واجتماعي فعال، ويبرز هذا الدور من خلال مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وكذا القيمة المضافة، بالإضافة إلى زيادة الصادرات والقضاء على مشكلة البطالة بخلق فرص عمل.

أ-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، حيث تمثل نسبة مساهمة القطاع الخاص بـــأزيد من 85% مناجمالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخامفي معظم السنوات، أما القطاع العام فيساهم بـــــ أقل من 15 % مناجمالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام طوال فترة الدراسة، والشكل الموالي يبين مساهمة كل من القطاعين العام والخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

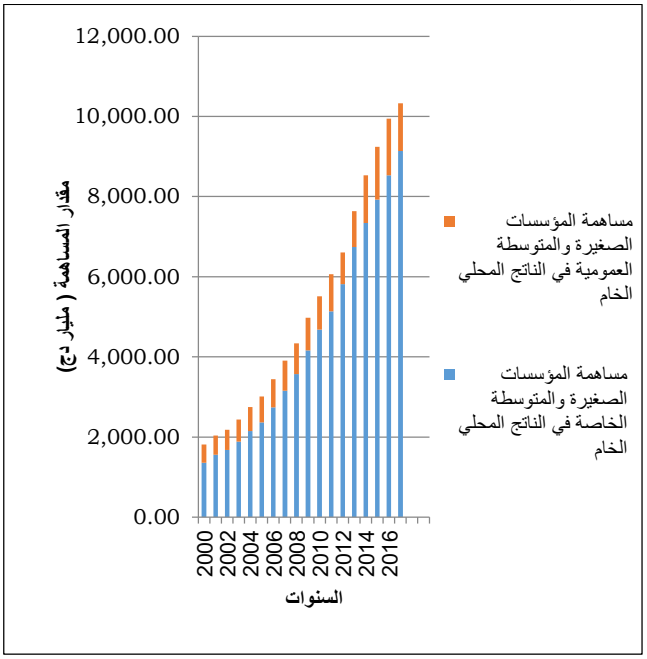

الشكل رقم 1: مساهمة كل من القطاعين العام والخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

المصدر: [9]

نلاحظ من الشكل رقم 01 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 2041.70 مليار دج (17.03 مليار دولار) سنة2001 إلى 10649.97 مليار دج (88.83 مليار دولار) سنة 2017، أي بزيادة تقدر بـــــ 421.62% في 17 سنة، حيث كانت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي الأكبر وذلك بنسب تتراوح بين 76% و88%، بينما تتراوح نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بين 11% و24%، حيث هي الأخرى عرفت زيادة في كل فترة الدراسة ماعدا سنة 2012 ويرجع ذلك إلى خصخصة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

ب-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعالية في خلق فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2017:

الجدول رقم3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001- إلى 2017.

السنوات	السكان النشطون	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	النسبة %
2001	5199000	575495	11,07
2002	5462000	431082	7,89
2003	5741000	820000	14,28
2004	5981000	838504	14,02
2005	6222000	1157856	18,61
2006	6517000	1252707	19,22
2007	6771000	1355399	20,02
2008	7002000	1540209	22,00
2009	9472000	1546548	16,33
2010	9736000	1625686	16,70
2011	9599000	1724197	17,96
2012	10170000	1848117	18,17
2013	10788000	2001892	18,56
2014	10239000	2157232	21,07
2015	10594000	2371020	22,38
2016	10845000	2540698	23,43
2017	10859000	2655470	24,45

المصدر: [9]

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كانت تساهم في تشغيل قرابة 11% من

السكان النشطين و هو ما يمثل 575495 نسمة ، وتطورت مساهمتها إلى أن أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017 تشغل ما يزيد عن 2.5 مليون نسمة، وهو ما يقارب ربع السكان النشطين، حيث أصبحت ركيزة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحسين مستوى المعيشة وتخفيض مستوى الفقر عن طريق توفير مناصب الشغل وتقليص نسب البطالة، كما يمكن اعتبارها مركز لتدريب لكونها تستقبل اليد العاملة المرفوضة من المؤسسات الكبيرة عديمة الخبرة، ورغم ذلك العدد غير كافي مقارنة بالمخصصات المالية المعتبرة التي خصصتها الدولة لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

تعتبر المحروقات أهم صادرات الجزائر حيث بلغتاعلى نسبة لها سنة 2007 بـــــ 98.39% من إجمالي الصادرات، وذلك بما قيمته 70.583 مليار دولار أمريكي، بينما الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى أقصى نسبة لها 4.75% وذلك سنة 2016، حيث بلغت قيمتها 29.31 مليار دولار أمريكي، والجدول الموالي يبين نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خلال الفترة 2001-2017:

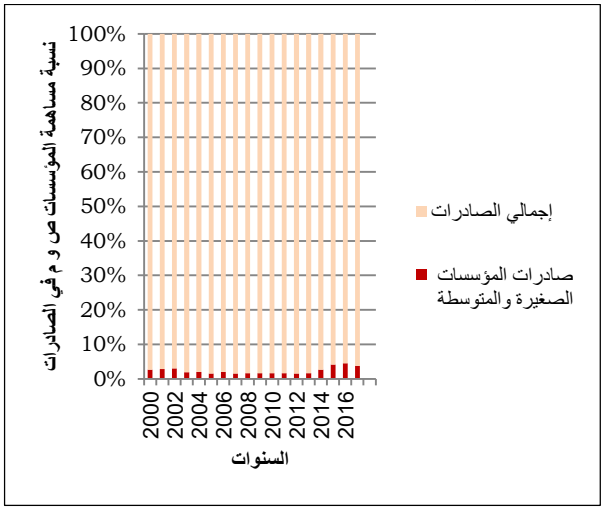

الشكل رقم 2: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات بالجزائر. **المصدر:** [10]

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجمالي صادرات الجزائر من سنة إلى اخرى، حيث تارتا ترتفع وتارتا اخرى تنخفض، ويعود ذلك إلى وجود خلل في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث نجد اغلبها تنتمي إلى قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وذلك مقابل ضعف كبير في الاستثمار في القطاعات المنتجة كقطاعي الصناعة والزراعة، والتي من الممكن تصدير منتجاتها للأسواق الدولية.

ثالثا-قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

من أجل معالجة الدراسة والوصول إلى الأهداف المتوخاة منها تم الاعتماد على نموذج التحليل القياسي المتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط كونه الأنسب في التحليل لمثل هكذا بيانات لذلك سنعرف أولا هذه الطريقة فرضياتها وكيفية تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى.

1. التعريف بمجتمع ومتغيرات الدراسة: يتكون المجتمع المدروس لهذه الدراسة القياسية من دولة واحدة وهي الجزائر، وذلك لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة من سنة 2001 الى سنة 2017.

أ. متغيرات الدراسة: استخدمنا في هذه الدراسة عدة متغيرات لها علاقة كبيرة بالموضوع ولم يكن اختيارنا لهذه المتغيرات عشوائيا بل اعتمادا على دراسات سابقة (أطروحة دكتوراه روضة جديدي لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب)، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

- **المتغير المستقل:** عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NPME).
- **المتغيرات التابعة:**
- الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PIB_PME).
- عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (N_E_PME).
- حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EX_PME).

وبمأننا أخترنا ثلاثة مؤشرات للتنمية الاقتصادية سوف نحصل على ثلاثة نماذج:

ب. النموذج الأول: يأخذ النموذج الأول الصيغة الرياضية التالية: $\mathrm{PIB_PME} = \alpha + \beta(NPME)$

تفسير النموذج الأول: لقد تم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 10 اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى (OLS) ويمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: ملخص لأهم النتائج الاحصائية

المتغير	المعالم	St	R^2_{adj}	F	DW
الثابت	-615.6126***	-3.400796	0.988421	1366.789***	1.918046
N_PME	0.010335***	36.97011			

المصدر: من إعداد البحاث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

*: معنوي عند 10%

**: معنوي عند 5%

***: معنوي عند 1%

التفسير الاحصائي للنموذج الأول: نلاحظ من الجدول رقم (05) أن معامل الارتباط المعدل R^2_{adj}= 0.988421 وهذا يعني أن المتغير المستقل (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يفسر بنسبة 98.84% التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وبما أن n= 17 و K=1 وبالكشف في جداول ديربن– واتسن توصلنا إلى أن D_L= 0.873 و D_u = 1.102 وبملاحظة ملخص النموذج نجد أن قيمة إحصائية ديربن وتسون DW=1.918046 أي أن D_u< DW < 2 ولذلك نقول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي، وعليه نقبل فرضية العدم أي أن P=0.

وأظهر اختبار فيشر (F- statistic = 1366.789) أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 % لأن (SigF= 0.0000)، أي أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة.

ويوضح اختبار ستيودن أن المعلمات $Sig\beta_0$= 0.0040 و $Sig\beta_1$= 0.0000 وهي بذلك ذات معنوية إحصائية.

وعليه فإن النموذج مقبول احصائيا وبذلك يمكن تفسيره اقتصاديا.

التفسير الاقتصادي للنموذج الأول:

1–إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــــــ 100 مؤسسة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـــــــما يزيد عن 1 مليار دينار جزائري وهذا يدل على المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

2–تظهر الإشارة الإيجابية إلى العلاقة الطردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج الداخلي الخام في الجزائر، فقد جاءت هذه العلاقة متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية فبزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يزداد الناتج الداخلي الخام، وذلك لزيادة الانتاج في القطاعات الانتاجية خاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

3–بلغت قيمة الحد الثابت 615.6126 - = C مما يعني أنه في حال انعدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فان الناتج الداخلي الخام للدولة سوف يتناقص بمقدار الحد الثابت وهو ما يفسر باعتماد الأنواع الاخرى من المؤسسات على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج منتوجاتها، وانعدامها يؤدي إلى غلق الأنواع الأخرى من المؤسسات الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام.

ج. النموذج الثاني: يأخذ النموذج الثاني الصيغة الرياضية التالية:

$$N_E_PME = \alpha + \beta(NPME)$$

تفسير النموذج الثاني: لقد تم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 10 اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى (OLS) ويمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: ملخص لأهم النتائج الاحصائية

المتغير	المعالم	St	R^2_{adj}	F	DW
الثابت	154286.0 **	1.808387			
N_PME	2.373472 **	18.01433	0.952874	324.5159 **	1.891974

المصدر: من إعداد البحاث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

*: معنوي عند 10%

**: معنوي عند 5%

***: معنوي عند 1%

التفسير الاحصائي للنموذج الثاني: نلاحظ من الجدول رقم (6) أن معامل الارتباط المعدل R^2_{adj} = 0.952874 وهذا يعني أن المتغير المستقل (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يفسر بنسبة 95.28% التغير الحاصل في المتغير التابع (مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وبما أن n= 17 و K=1 وبالكشف في جداول ديربن– واتسن توصلنا إلى أن D_L= 0.873 و D_u = 1.102 وبملاحظة ملخص النموذج نجد أن قيمة إحصائية ديربن وتسون DW=1.891974 أي أن D_u< DW < 2 ولذلك نقول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي، وعليه نقبل فرضية العدم أي أن P=0.

وأظهر اختبار فيشر (F- statistic = 324.5159) أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 % لأن (SigF= 0.0000)، أي أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة.

ويوضح اختبار ستيودن أن المعلمات $Sig\beta_0$= 0.0000 و $Sig\beta_1$= 0.0000 وهي بذلك ذات معنوية إحصائية.

وعليه فإن النموذج مقبول احصائيا وبذلك يمكن تفسيره اقتصاديا.

التفسير الاقتصادي للنموذج الثاني: إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــــــ 100 مؤسسة سيؤدي ذلك إلى زيادة مناصب الشغل المستحدثة بحوالي 237 منصب

وهذا يدل على المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل والقضاء على البطالة.

تظهر الإشارة الإيجابية إلى العلاقة الطردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد جاءت هذه العلاقة متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية فبزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يزداد الطلب على اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي استحداث مناصب شغل جديدة وتقليص البطالة.

بلغت قيمة الحد الثابت C = 154286.0 مما يعني أنه في حال انعدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فان مناصب الشغل المستحدثة تكون بمقدار الحد الثابت وهو ما يفسر بلجوء اليد العاملة النشيطة إلى العمل في فئات أخرى من المؤسسات كالمصغرة والكبيرة أو العمل في قطاعات اخرى كالوظيف العمومي.

أ. **النموذج الثالث:** يأخذ النموذج الثالث الصيغة الرياضية التالية:

$$EX_\text{PME} = \alpha + \beta(NPME)$$

تفسير النموذج الثالث: لقد تم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 10 اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى (OLS) ويمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: ملخص لأهم النتائج الاحصائية

المتغير	المعالم	St	R^2_{adj}	F	DW
الثابت	405.1767**	3.377388	0.662575	32.41792**	
N_PME	0.001055**	5.693674			1.831708

المصدر: من إعداد البحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

*: معنوي عند 10%

**: معنوي عند 5%

***: معنوي عند 1%

التفسير الاحصائي للنموذج الثالث:نلاحظ من الجدول رقم (07) أن معامل الارتباط المعدل R^2_{adj} = 0.662575 وهذا يعني أن المتغير المستقل (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يفسر بنسبة 66.25% التغير الحاصل في المتغير التابع (صادرات خارج المحروقات) .

وبما أن n= 17 و K=1 وبالكشف في جداول ديربن– واتسن توصلنا إلى أن D_L= 0.873 و D_u = 1.102 وبملاحظة ملخص النموذج نجد أن قيمة إحصائية ديربن وتسون DW=1.831708 أي أن D_u< DW < 2 ولذلك نقول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي، وعليه نقبل فرضية العدم أي أن P=0.

وأظهر اختبار فيشر (F- statistic =32.41792) أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 % لأن (SigF= 0.000043)، أي أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة.

ويوضح اختبار ستيودن أن المعلمات $Sig\beta_0$= 0.0000 و $Sig\beta_1$= 0.0000 وهي بذلك ذات معنوية إحصائية.

وعليه فإن النموذج مقبول احصائيا وبذلك يمكن تفسيره اقتصاديا.

التفسير الاقتصادي للنموذج الثالث: إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــــ 100 مؤسسة سيؤدي ذلك إلى زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات بـــ 100 ألف دولار أمريكي وهو ما يعادل مليار و300 مئة مليون دينار جزائري، وهذا يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية

تظهر الإشارة الإيجابية إلى العلاقة الطردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصادرات الجزائر خارج المحروقات، فقد جاءت هذه العلاقة متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية فبزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعد تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشبع السوق الجزائرية تلجأ هذه المؤسسات تصدير منتجاها إلى الخارج مستهدفتا بذلك أسواق جديدة.

بلغت قيمة الحد الثابت C = 405.1767 مما يعني أنه في حال انعدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإن الجزائر ستصدر خارج المحروقات ما يساوي قيمة الحد الثابت، ويفسر ذلك بتصدير منتجات فئات أخرى من المؤسسات كالمصغرة والكبيرة

الخاتمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أغلب الدول وذلك للدور الريادي الذي تلعبه لتوفير فرص العمل ومواجهة معضلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعد رأس المال أحد أهم أسباب استقرار ونجاح هذا النوع من المؤسسات،

والجزائر على غرار مختلف دول العالم، وفي إطار سعيها للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، تبنت العديد من التدابير التي من شانها ترقية هذا القطاع وتأهيل مؤسساته، ومن خلال دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر توصلنا إلى **النتائج** التالية:

1–تعتبر كل مؤسسة إنتاج (سلع أو خدمات) في الجزائر مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تشغل من01 إلى 250

عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أولا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.

2-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أكثر أشكال المؤسسات نموا وتطورا، وهي بالتالي الأكثر استيعابا للعمالة.

3-يعتبر التطور في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام مقبول، إلا أنه غير كافي بالنظر إلى مداخيل الدولة خلال نفس الفترة، خاصة في إطار سعي الجزائر إلى تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، حيث إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــــ 100 مؤسسة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـــــما يزيد عن 1 مليار دينار جزائري.

4-يعتبر عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية مقارنة بالمخصصات المالية المعتبرة التي خصصتها الدولة لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــــ 100 مؤسسة سيؤدي ذلك إلى زيادة مناصب الشغل المستحدثة بحوالي 237 منصب أي بمعدل منصبين في كل مؤسسة.

5-تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات ضئيلة مقارنة بدول الجوار وبالمبالغ التي صرفت من اجل تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات، حيث عند زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــــ 100 مؤسسة سيؤدي ذلك إلى زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات بـــ 100 ألف دولار أمريكي وهو ما يعادل مليار و300 مئة مليون دينار جزائري.

6-بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لترقية النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعداد، إلا أنه يبقى الجانب النوعي لهذا القطاع مهمل، حيث ان معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من قبل هيئات الدعم المتخصصة وجهت إلى قطاعات غير منتجة.

الاقتراحات والتوصيات:

1-باعتبار أن الإنسان هو أساس ووسيلة التنمية يجب على السلطات في البلاد الاعتناء بالبحث العلمي وذلك من خلال تدعيم الباحثين والأساتذة بكامل الإمكانيات اللازمة للقيام بالبحوث العلمية، والتكفل بالجانب الاجتماعي للباحثين والكفاءات الوطنية.

2-تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بغية استفادة عدد أكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق.

3-العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية انجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط، وتقديم الدعم أو المساعدة في الجانب الإداري ولتسييري والمحاسبي.

4-تشجيع الحكومة على دعم إنشاء نسيج مكثف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المناطق الخاصة (الجنوبية والهضاب العليا) بهدف الزيادة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره.

5-توجيه الدعم إلى القطاعات المنتجة كقطاع الصناعة والزراعة.

المراجع

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2]- عبد السلام عبد الغفور وآخرون، (2001)، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، الأردن، دار الصفاء.

[3]- روفية بقور، (2015)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري، مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة الوادي، الجزائر.

[4]- محمد رشيد سلطاني،(2014) ، الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، دار جليس الزمان.

[5]- خبابة عبد الله، (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، الجزائر، دار الجامعة للنشر.

[6]- إسماعيل محمد بن قانة، (2012)، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

[7]- خالد عيادة نزار عليمات، (2015)، انعكاسات **الفساد على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الأردن**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

[8]– ناجي حليمة، (2013)، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

[9]– زويش سمية، (2015)، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة الحالة 2000–2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة لبويرة، الجزائر.

[10]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نشريات المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار من رقم 04 إلى 33 وتقارير بنك الجزائر من سنة 2002 إلى 2017.

[11]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004–2009–2014–2017.

[12]– مولود حشمان، (2002)، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة.